الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لرفع مستوى التنسيق والاستجابة

مصطفى يبحث مع شبكة المنظمات الأهلية توحيد الجهود لتعزيز صمود المواطنين

رام الله- الحياة الجديدة- بحث رئيس الوزراء محمد مصطفى، مع شبكة المنظمات الأهلية، بمشاركة ممثلين من قطاع غزة عبر الفيديو كونفرانس، في مكتبه برام الله، أمس الخميس، عددا من القضايا ذات الشأن المشترك، خاصة توحيد الجهود والتنسيق المشترك لتعزيز صمود المواطنين في المناطق المستهدفة من قبل الاحتلال ومستوطنيه.

وأطلع رئيس الوزراء، الحضور على أهم التحديات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني، في ظل قيود الاحتلال سواء في الضفة بما فيها القدس المحتلة، أو قطاع غزة، وما تواجهه هذه المؤسسات من مضايقات وإغلاقات وملاحقة.

وجرى خلال اللقاء، الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة وشبكة المنظمات الأهلية، لرفع مستوى التنسيق والاستجابة.

واستعرض مصطفى جهود الحكومة المتواصلة لتقديم الخدمات لأبناء شعبنا، رغم الحصار المالي وإجراءات الاحتلال، الساعية لتقويض عمل مؤسساتنا الوطنية، إضافة الى التطور الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ برنامجها الإصلاحي والتطويري، باعتباره أولوية ومطلبا وطنيا بالدرجة الأولى، بالتنسيق والشراكة مع عدد من المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص، مؤكدا انفتاح الحكومة على مزيد من التعاون والشراكة.

كما أكد رئيس الوزراء أهمية دور المؤسسات الأهلية بكافة اختصاصاتها وبرامجها، وجهودها في تعزيز صمود أبناء شعبنا عبر تدخلاتها الإغاثية، إلى جانب الدفاع القانوني عن شعبنا وقضاياه، وتوثيق جرائم الاحتلال، إضافة الى الدور الإنساني والإغاثي والتنموي خاصة تجاه أهلنا في قطاع غزة، مشددا على ضرورة تعزيز التعاون في هذا الإطار.

بدورهم، أعرب الحضور عن تقديرهم لجهود الحكومة المساندة لمؤسسات المجتمع المدني، مؤكدين اصطفافهم إلى جانب الحكومة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، ونصرة قضيتنا وشعبنا في المحافل الدولية، وتعزيز جهود الإغاثة لأهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشارك في الاجتماع كل من وزراء: الداخلية، والعدل، والتنمية الاجتماعية، والمواصلات، ومحافظ سلطة النقد، ومستشار رئيس الوزراء للعلاقات الدولية، ومدير وحدة المتابعة المالية بسلطة النقد، ومدير عام الجمعيات بوزارة الداخلية، إلى جانب مدير شبكة المنظمات الأهلية أمجد الشوا عبر تقنية الفيديو كونفرانس من قطاع غزة والمدير التنفيذي للشبكة رفقة أعضاء آخرين، ومدراء وممثلون عن مؤسسات عضوة في شبكة المنظمات الأهلية في الضفة الغربية بما فيها القدس، خاصة لجان العمل الصحي، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد المزارعين الفلسطينيين، ومؤسسة بيسان، وجمعية الإغاثة الطبية، ومؤسسة حريات، ومركز القدس للمساعدات القانونية، ومؤسسة الحق، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

في حفل استضافه تلفزيون فلسطين: أمين عام اتحاد الكتّاب ونظيره الأفريقي يتبادلان التكريم

رام الله- الحياة الجديدة- تبادل الأمين العام لاتحاد الكتّاب والأدباء الفلسطينيين الشاعر مراد السوداني، والأمين العام لاتحاد كتّاب عموم أفريقيا الشاعر والروائي النيجيري والي أوكوديران، أمس الخميس، التكريم، في حفل استضافته الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، بحضور المشرف العام على الإعلام الرسمي الوزير أحمد عساف، ونخبة من الإعلاميين والكتّاب.

وخلال الحفل، كرّم السوداني الضيف أوكوديران بدرع الاتحاد، تقديراً لمكانته الأدبية ودوره في دعم الثقافة وقضايا الشعوب، فيما كرّم أوكوديران الشاعر مراد السوداني بوسام الشرف، تقديراً لجهوده في خدمة الثقافة الفلسطينية وتعزيز حضورها عربياً ودولياً.

ويأتي هذا التكريم في إطار فعاليات ربيع الثقافة الفلسطينية، تأكيداً على عمق العلاقات الثقافية الفلسطينية-الأفريقية، وتعزيزاً لحضور فلسطين في الفضاء الثقافي الدولي.

وأشاد أوكوديران بالتطور الذي يشهده الإعلام الرسمي الفلسطيني، وبجهوده في إيصال صوت فلسطين إلى العالم.

من جانبه، أكد السوداني أهمية هذا اللقاء الثقافي في ترسيخ جسور التعاون والتضامن بين المثقفين الفلسطينيين والأفارقة، بما يعكس رسالة الثقافة بوصفها رافعة للحرية والهوية والانفتاح الإنساني.

كما قام الضيف بجولة في مقر الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون واستوديوهاتها، واطّلع على سير العمل فيها، معبّراً عن إعجابه بالمستوى التقني والمهني الذي وصلت إليه الهيئة.

مجلس الإفتاء يدين مصادقة الاحتلال على إقامة مدرسة يهودية في حي الشيخ جراح

القدس المحتلة- الحياة الجديدة- أدان مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين مصادقة سلطات الاحتلال إقامة مدرسة يهودية على مساحة كبيرة من أراضي المواطنين ومنازلهم في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة.

وجدد المجلس في بيان أمس الخميس، رفضه للإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة، التي تهدف إلى تهويد مدينة القدس، وتغيير هويتها الفلسطينية، ومحاولة فرض وقائع جديدة غير قانونية على الأرض من خلال التلاعب بالوضع التاريخي والقانوني لها، مما يؤدي إلى تداعيات خطيرة في المنطقة.

وأشار إلى أن هذا التصعيد في ظل تزايد وتيرة الانتهاكات الممنهجة التي ينفذها يأتي قطعان المستعمرين بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأراضي الفلسطينية، وتمثلت بارتكاب اعتداءات جسدية على المواطنين العزل، وتخريب ممتلكاتهم، وحرق بيوتهم، ومحلاتهم التجارية ومركباتهم، وقطع مئات أشجار الزيتون في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية.

وبيّن المجلس أن جرائم الاحتلال بلغت حداً فظيعاً من البشاعة والاستهتار بالأرواح والممتلكات، وتتم بحماية كاملة من جيش الاحتلال وشرطته لقطعان المستعمرين المتعطشين للقتل، الذين عاثوا في الأرض فساداً.

ودعا، المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى سرعة التدخل لتوفير الحماية الدولية لشعبنا الأعزل، ووضع حد لجرائم المستعمرين المتصاعدة ضده، ومنع استباحة المناطق الفلسطينية، وجر المنطقة إلى دوامة من العنف وعدم الاستقرار.

ومن جانب آخر؛ أدان المجلس استمرار سلطات الاحتلال ومستعمريها بانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك ومحيطه، من خلال اقتحامه من قبل مئات المستعمرين المتطرفين، وأداء طقوس تلمودية جماعية وانبطاحات داخل ساحاته، ما يشكل استفزازاً صارخاً لمشاعر المسلمين، وتحدّياً لأبناء الشعب الفلسطيني المرابطين والمدافعين عن المسجد المبارك والمدينة المقدسة، مبيناً أن هذه الاقتحامات تحمل أبعاداً خطيرة، أبرزها تنفيذ مخطط فرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، في ظل صمت وإغفال عالمي مريب.

وفي سياق آخر، أكد المجلس على حرمة سفك الدم الفلسطيني وقتل النفس بغير حق، وضرورة وأد الفتنة ورأب الصدع وتوحيد الكلمة لكي يتجاوز شعبنا الفلسطيني هذه المحن والفتن، مشيراً إلى أن الخاسر الأكبر من الاقتتال البيني هو شعبنا وقضيته، والرابح الوحيد من نزاعنا وانشغالنا في الصراعات الداخلية هو الاحتلال الجاثم على أرضنا.

وجاء ذلك خلال عقد جلسة المجلس (236)، برئاسة المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، رئيس مجلس الإفتاء الأعلى الشيخ محمد حسين، وتخلل الجلسة مناقشة المسائل الفقهية المدرجة على جدول أعمالها، وذلك بحضور أصحاب الفضيلة أعضاء المجلس من مختلف محافظات الوطن.

محافظ سلطة النقد يشارك في ملتقى «الشمول المالي إلى النمو الشامل» بالقاهرة

القاهرة- الحياة الجديدة- شارك محافظ سلطة النقد يحيى شنار، في أعمال ملتقى «آفاق وسياسات مستقبلية: من الشمول المالي إلى النمو الشامل»، الذي عُقد في القاهرة، حيث كانت فلسطين من بين الدول الأعلى تمثيلاً دبلوماسياً في الملتقى.

وذلك بمشاركة رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية واتحاد بنوك مصر محمد الإتربي، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية محمدي أحمد النيي، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات باسل رحمي، والمدير التنفيذي / برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) همام بن جريد، إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدد من مسؤولي البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

واستعرض المحافظ جهود دولة فلسطين وسلطة النقد في تعزيز الشمول المالي، مشيراً إلى النجاحات المحققة في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، ولا سيما رفع نسب الشمول المالي بين النساء، وتحسين وصول الخدمات المالية إلى المناطق المهمشة والريفية، مؤكداً أهمية تبنّي سياسات وبرامج تستهدف الفئات الأقل حظاً بما يسهم في تحقيق عدالة الوصول إلى الخدمات المالية ودعم مسارات التنمية الاقتصادية الشاملة، إلى جانب التقدم المحرز في تطوير القطاع المالي وتعزيز كفاءة الخدمات المقدمة، وذلك رغم الظروف التي مرت بها فلسطين، وفي مقدمتها التحديات الاقتصادية والمالية الصعبة.

كما تطرق شنار إلى جهود سلطة النقد في تعزيز التحول نحو الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد، مشيراً إلى صدور قرار بقانون مؤخراً بشأن خفض استخدام النقد، والذي يمثل خطوة استراتيجية نحو دعم منظومة المدفوعات الرقمية وتعزيز الشفافية والكفاءة في النظام المالي، مؤكداً أن سلطة النقد تواصل العمل على تنفيذ هذا التوجه بالشراكة مع مختلف الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

وشهد الملتقى نقاشات موسعة حول منظومة المدفوعات الرقمية ودور الابتكار في تعزيز الشمول المالي، حيث تم التأكيد على أهمية منصات الخدمات المصرفية الرقمية في توسيع وصول الفئات غير المتعاملة مع الخدمات المالية، وخفض التكاليف التشغيلية، إلى جانب تعزيز التعاون بين البنوك وشركات الاتصالات ومقدمي خدمات الدفع (PSPs)، كما تم التطرق إلى دور الأطر التنظيمية والتقنيات الحديثة، بما فيها تطبيقات المدفوعات الفورية، وحلول الهوية الرقمية وإجراءات "اعرف عميلك إلكترونياً" (e-KYC)، بما يسهم في تسريع الوصول إلى الخدمات المالية ودعم الاقتصاد الرقمي.

وعلى هامش الملتقى، عقد المحافظ سلسلة لقاءات ثنائية مع عدد من ممثلي المؤسسات المالية، جرى خلالها بحث سبل تعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات، لا سيما في مجالات الرقمنة المالية، وتمكين الفئات غير المشمولة مالياً، وتطوير أنظمة الدفع الحديثة.

كما شارك المحافظ في اجتماع لجنة التدقيق والرقابة الأول لعام 2026، الذي عُقد بالقاهرة، حيث تناول الاجتماع مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بتعزيز أطر التدقيق والرقابة والحوكمة في المؤسسات المالية، ودعم كفاءة أنظمة المتابعة والالتزام بما يسهم في رفع مستوى الشفافية والامتثال المؤسسي.

وأكد معالي المحافظ خلال الاجتماع على أهمية هذه الجهود في تعزيز متانة القطاع المالي وترسيخ الاستقرار المالي، مجدداً التزام سلطة النقد بمواصلة تطوير أدوات الرقابة وتعزيز فعالية الأطر التنظيمية بما يدعم سلامة واستدامة النظام المالي.

أكد ضرورة إعادة فتح أقسام مستشفى قلقيلية التابع للوكالة

أبو هولي يبحث مع ممثل المنسق الخاص للشؤون السياسية أوضاع اللاجئين وتحديات «الأونروا»

رام الله- الحياة الجديدة- بحث عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، مع مدير وحدة الشؤون السياسية في مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة غريغوري راكس، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في ظل التصعيد المتواصل، والضغوط المتزايدة التي تستهدف وكالة الغوث «الأونروا».

وأكد أبو هولي خلال اللقاء، أمس الخميس، أن «الأونروا» تواجه أخطر أزمة مالية منذ تأسيسها، بعجز يقارب 200 مليون دولار في موازنة عام 2026، انعكس في إجراءات تقشفية شملت تقليص ساعات عمل برامجها التعليمية والصحية والإغاثية بنسبة 20٪، علاوة على تخفيض رواتب الموظفين إلى ذات النسبة وإنهاء عقود عمل مئات الموظفين، ما يهدد استدامة خدماتها.

ودعا إلى تحرك دولي عاجل لحشد الدعم المالي والسياسي للوكالة، خاصة مع اقتراب اجتماع اللجنة الاستشارية في حزيران/ يونيو المقبل، مؤكدا مواصلة العمل مع اللجان الشعبية لتعزيز صمود المخيمات ومنع استهدافها.

وأشار الى أن إحياء الذكرى الـ78 للنكبة هذا العام يأتي في ظل واقع غير مسبوق، حيث لم تعد النكبة حدثا سنويا، بل حالة مستمرة تتجسد يوميا، خاصة في قطاع غزة الذي يشهد نكبة متواصلة بفعل عدوان الاحتلال الإسرائيلي، الذي أدى إلى تدمير واسع طال 8 مخيمات في غزة.

وشدد على أن نحو 70٪ من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، وأن غالبيتهم باتوا اليوم بين نازحين ولاجئين، ما يعزز الحاجة الملحة لتمكين «الأونروا» من القيام بولاياتها وفق التفويض الممنوح لها بالقرار 302، باعتبارها العمود الفقري للاستجابة الإنسانية. وأوضح أن الوكالة كانت قبل السابع من تشرين الأول/ اكتوبر تقدم خدماتها لأكثر من 1.1 مليون لاجئ، وتدير منظومة تعليمية تضم نحو 300 ألف طالب وطالبة، باتوا اليوم مهددين بفقدان حقهم في التعليم، إلى جانب خدماتها عبر مراكزها المنتشرة في مخيمات القطاع. وأشار أبو هولي إلى أن «الأونروا» تمتلك نحو 13 ألف موظف في قطاع غزة، يشكلون رافعة جاهزة لاستئناف الخدمات فور توفر الظروف، إلا أن هناك ضغوطا متعمدة تعيق عودتهم، لافتا إلى استشهاد أكثر من 400 من موظفي الوكالة دون مساءلة دولية.

وأكد أن دائرة شؤون اللاجئين وضعت خطة للتعافي وإعادة إعمار المخيمات مع مراعاة ان الأونروا صاحبة الولاية الحصرية على المخيمات وفق تفويضها وأن لها دور أساسي ورئيسي لإعادة إعمار المخيمات، مشددا على أن الوكالة تمثل ركيزة إنسانية وسياسية لا يمكن الاستغناء عنها.

واستعرض أبو هولي الواقع الميداني في مخيمات الشمال، مشيرا إلى نزوح أكثر من 45 ألف مواطن نتيجة العدوان المتواصل على مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، وما رافقه من تدهور حاد في الأوضاع الصحية والتعليمية والإنسانية. وعبر عن رفض منظمة التحرير لسعي الاحتلال إلى فرض وقائع جديدة داخل المخيمات، من خلال فرض «مسح أمني» على عودة النازحين إلى مخيماتهم، واشتراط منع عودة «الأونروا»، في سياق واضح يستهدف تفكيك المخيمات وإنهاء دورها. وحذر من تصاعد المخاطر في الضفة الغربية في ظل استمرار هذه السياسات، والتصريحات الإسرائيلية التي تستهدف توسيع دائرة العدوان على المخيمات، بما ينذر بانفجار الأوضاع.

وشدد أبو هولي على ضرورة إعادة فتح أقسام الباطني والولادة في مستشفى الوكالة في قلقيلية، والعمل على تطوير خدماته، نظرا لأهميته الحيوية للاجئين في المحافظة وشمال الضفة، داعيا إلى تدخل دولي عاجل لضمان استمراريته، مشيرا الى التهديدات التي تواجه معهد قلنديا المهني، في ظل قرارات الإغلاق والإخلاء، والمخاطر المرتبطة بالاستيلاء على أرضه لصالح مشاريع استعمارية، إلى جانب الأوضاع في مخيم شعفاط، حيث أدى إغلاق المدارس والعيادات إلى حرمان مئات الطلبة والمرضى من حقوقهم الأساسية. من جانبه، أكد راكس أن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة يتابع عن كثب أوضاع اللاجئين، مشددا على أهمية استمرار التنسيق، ونقل الصورة الحقيقية للمجتمع الدولي، بما يسهم في دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على دور «الأونروا».